عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

التقارب الروسي المصري ومآلاته

ورقة تحليلية
مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 21 شباط/ فبراير 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

عكست الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى القاهرة على رأس وفد رفيع المستوى[1] تطوراً ملحوظاً في العلاقات المصرية الروسية في الآونة الأخيرة، وطرحت تساؤلات حول طبيعة هذا التقارب ودوافعه وغاياته، خاصةً في ظل تسارع الانزياحات والصراعات السياسية في المشهد الدولي والإقليمي المترافقة مع تأزم داخلي لكلا البلدين، وتضارب الغايات الناشئة واتسامها بعدم الاستقرار.

تنطلق هذه الورقة من قراءة المؤشرات الدالة على هذا التقارب والمتجلية في نوعية الزيارات والتصريحات الرسمية لكل من البلدين بعد الانقلاب العسكري في مصر، وتنتقل الورقة لتحليل المسوغات الموجبة لهذا التقارب سواء تلك المتعلقة بالبعد السياسي أو العسكري أو الأمني أو الاقتصادي، ولتسليط الضوء في جزئها الأخير على آفاق تطور التقارب الناشئ وحدوده مع استعراض لأهم معوقات هذا التقارب وآفاق تطوره.

مؤشرات لتطبيع عسكري متدرج

شهدت العلاقات الثنائية المصرية الروسية منذ الانقلاب العسكري في مصر تطوراً ملحوظاً، أنذر آنذاك برغبة القيادة الجديدة على تفعيل الدور الخارجي المصري في سبيل التغطية السياسية على ارتكاسات الملف الداخلي، ولإبداء الانطباع بأن مصر قادرة على عودة ممارسة دورها القيادي الإقليمي التقليدي السابق وعلى علاقاتها المميزة مع الفاعلين الدوليين، وقابل هذه الرغبة إيجابية روسية كونها أيضاً تبحث عن دور إقليمي يخرجها من عزلتها السياسية ويحسن وضعها الاقتصادي المتأزم.

إن مؤشرات التقارب الروسي المصري كثيرة ومتنوعة ما بين تصريح يؤكد الرغبة في تفعيل العلاقات، وزيارات متتالية لكبار المسؤولين نذكر منها هي:

- إعلان الرئيس الروسي "بوتين" استعداد بلاده التحضير لمناورة مشتركة مع الجيش المصري، رداً على إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية مناوراتها مع الجيش المصري "النجم الساطع"، مما يعكس تلهفاً روسياً لملء أي فراغ أمريكي ناشئ في بنية حلفائها.
- عدم تطرق الرئيس الروسي إلى انتهاكات حقوق الإنسان في مصر ولا إلى أحكام الإعدام على المئات من جماعة الإخوان المصريين الإسلامية كما فعل القادة والساسة الغربيون. الأمر الذي يعتبر تضامناً مع السلوك السياسي للقيادة العسكرية.
- وصول الطراد الروسي "فارياج" لميناء الإسكندرية 2013/11/11، حيث استقبله قائد القوت البحرية المصري [2]، وهي الزيارة الأولى من نوعها لطراد روسي لميناء مصري منذ عقود، الذي اعتبر رسالة رمزية لطبيعة هذا التقارب.

---

[1] يضم الوفد الروسي المرافق لبوتين خلال الزيارة سيرجي لافروف، وزير الخارجية، وأليكسي أوليوكاييف، وزير التنمية الاقتصادية، وألكسندر نوفاك، وزير الطاقة، ودينيس مانتوروف، وزير الصناعة والتجارة، ونيكولاي فيودو روف، وزير الزراعة، وسيرجي كيريينكو، رئيس شركة "روس أتوم" وكيريل ديميتريف، المدير العام لصندوق الاستثمارات المباشرة، وميخائيل بوغدانوف مبعوث الرئيس الروسي لشئون الشرق الأوسط ومساعد وزير الخارجية، المصدر موقع اليوم السابع الالكتروني: http://www.youm7.com /

[2] حيث يعد طراد فارياج الذي تم بناؤه عام 1983 واحدًا من أهم السفن الضخمة في الأسطول الروسي في المحيط الهادئ.

- زيارات أمنيين وعسكريين روس إلى القاهرة قبل الزيارة الرسمية للرئيس الروسي تنبؤ بطبيعة الاتفاقات المتوقعة والتي تتسم بالأبعاد العسكرية بالدرجة الاولى، كزيارة مدير الاستخبارات الروسية (فيكسلاف كوندارسكو) في 31/ 10/ 2013، وزيارة وزير الدفاع الروسي (سيرجي شويجو) ومعه وزير الخارجية (سيرجي لافروف) في 13 نوفمبر 2013، يرافقهما كل من (أندريه يويتسوف) النائب الأول لرئيس هيئة التعاون العسكري الفني، وأيضاً مسؤول من شركة تصدير الأسلحة الروسية (روس أدبورون إكسبورت) المملوكة للحكومة الروسية [3].
- زيارة عبد الفتاح السيسي الأولى إلى موسكو (حينما كان وزيراً للدفاع) قبيل بدء الانتخابات الرئاسية في شهر شباط 2014 ومعه وفد عسكري رفيع المستوى، ومنحه أرفع وسام عسكري روسي، بالإضافة الى قيام القيادة الروسية بإقامة معرض لبعض المنتجات العسكرية في مطار مدينة سوتشي. لهو دليل دعم روسي لضيفه المصري لخوض تلك الانتخابات.
- زيارة عبد الفتاح السيسي الثانية (حينما أضحى رئيساً لمصر)، وهي الزيارة الدولية الأولى للرئيس المصري خارج إطار المنطقة العربية، واستقبلته خلالها المقاتلات الحربية بمجرد دخوله الأجواء الجوية الروسية في رسالة رمزية أخرى عكست طبيعة النقلة النوعية المنتظرة من قبل الجانبين. بما مهد الطريق لعقد صفقة عسكرية كبيرة بين الدولتين.

المسوغ السياسي والعسكري

ويبدو أن الدوافع الروسية في هذا التقارب تنبع من رغبتها في توسيع هوامش خياراتها السياسية وكسر جليد العزلة الدولية والأزمة الاقتصادية الخانقة التي تشهدها موسكو، كما أن دعم قدرات مصر المختلفة والتعاون معها استخباراتياً سيحد من انتقال تيارات العنف والإرهاب إلى شمال القوقاز وغيره من الأقاليم المسلمة في روسيا، فضلاً عن الحاجة إلى تمتع قطعها البحرية بمزايا جيوبولتيكية تتسم بها الموانئ المصرية (خصوصا الإسكندرية ومرسى مطروح) بالإضافة إلى تعزيز قدرات روسيا العسكرية في المياه الدافئة المحصورة حالياً في قاعدة طرطوس العسكرية فقط. كما تنطلق إدارة السيسي من ذات الرغبة في سبيل تدعيم العلاقة مع الفاعل الروسي الذي تعتبره خياراً يحقق لها الفاعلية الإقليمية ناهيك عن كونه حليفٌ له يمتلك "حق النقض" في مجلس الأمن الدولي وقدرته على توظيفه فيما يخدم طموحاته السياسية والتي تتجلى في بعض مظاهرها بعدم تمرير قرارات دولية عبر مجلس الأمن تحاصر حلفائه وتحد من فاعليتهم، كما كأن دأبه الدائم في التعامل مع القرارات الأممية المناهضة والمنددة بسياسة النظام الحاكم في دمشق.

مما لا شك به أن المحفز الأساس لتعزيز الأدوار الخارجية مرتبطٌ بالظرف المحلي وتحدياته الأمنية والسياسية والاقتصادية المركبة، كما يرتبط بصراع المحيط المجاور والرغبة في إعادة تكيف سياسات الدولتين وبناء النفوذ وتعظيمه خاصةً في ظل تنامي الضغوط الحادة والمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية ذات الأدوات المتنوعة.

كما تنطلق مسوغات التقارب بين البلدين من قاعدة خيارات التحالف البديلة خاصةً بعد أحداث ومفرزات الربيع العربي التي أنهت التحالفات السياسية التقليدية، وآكلت المحاور الموجودة في الإقليم، وأحدثت سيولة وتسارعاً في حركة المتغيرات

[3] وتتولى هذه الشركة تصدير 90% من السلاح الروسي للعالم، وهي منتجة لدبابات القتال الرئيسية (ت -90).

الطارئة التي ساهمت في تصادم الفاعلين الإقليميين والدوليين. وفي سبيل تقليل موسكو والقاهرة للخسائر المترتبة من مخرجات الربيع العربي، تحاول كلتا العاصمتين انشاء تحالف ذي مضامين سياسية وعسكرية لمواجهة ما يحسبونه خطراً على أنظمة حكمهم والمتمثلة بقوى وجماعات عسكرية سواءً أكانت وطنية أو عابرة للحدود، وإقصائها عن المشهد السياسي عبر ترسيخ عودة الوظائف العسكرية والأمنية للبلدان العربية في مرحلة ما قبل الربيع العربي، فالقيادة الروسية تسير على نهج موحد مع القيادة المصرية الجديدة بشأن النظر إلى جماعة الإخوان المسلمين، ففي شباط/ فبراير 2003، حظرت "المحكمة العليا الروسية" الجماعة من العمل في الاتحاد واصفةً إياها رسميًا منظمة إرهابية. وادعاء موسكو أن "الإخوان" يساعدون على تسليح الإسلاميين المتطرفين في شمال القوقاز الذين يستمرون حاليًا في زعزعة استقرار المنطقة [4].

وفي سياق آخر يعتبر التقارب المصري الروسي ردة فعل على العلاقات الفاترة مع الولايات المتحدة حيث تعتقد السلطة في مصر أن إدارة أوباما لا تزال غير مسرورة بالتوجه السياسي للنظام الجديد، ويظهر ذلك جلياً في مناورة الولايات المتحدة بشأن استئناف المساعدات العسكرية وتجميد الجزء الأكبر من المساعدات العسكرية الأمريكية[5]، ناهيك عن معارضة واشنطن أساساً لخارطة الطريق التي أعلنتها القيادة العسكرية المصرية إبان عزل الرئيس محمد مرسي، وهذا ما دفع القاهرة إلى الاعتقاد بأنه لا يمكنها أن تلقي بثقلها خلف الدعم المتردد للإدارة الأمريكية. في حين كان موقف موسكو حيال عزل الرئيس وخارطة الطريق منسجماً مع رؤية النظام السياسي الجديد واعتبار أن ما يجري في مصر شأن داخلي ويجب احترام الارادة الشعبية، كما تلقفت إدارة بوتين حالة التوتر التي خيمت علي العلاقة بين واشنطن والقاهرة علي خلفية عزل الرئيس مرسي لتبعث بالعديد من الرسائل السياسية التي تؤكد الرغبة في التقارب وإعادة صفحة كانت قد طويت في تاريخ العلاقات، وهو الأمر الذي رحبت به القاهرة، وفي ذات السياق يهدف هذا التقارب إلى تقليل الفاعلية الأمريكية في شمال إفريقيا، وإيصال رسائل سياسية للولايات المتحدة الامريكية مفادها أن تمتين العلاقة مع القاهرة هو خيار يهدف تحسين الكفاءة القتالية للقوات المسلحة المصرية المعتمدة منذ مرحلة السادات على السلاح الغربي والأمريكي، لاسيما مع وجود اتفاق تعاون استراتيجي بين مصر وروسيا تم توقيعه منذ عام 2009 ولم يفعّل إلى اليوم [6].

ومن أبرز نقاط التقارب المشتركة هي تقارب الرؤية السياسية حيال منهجية الحل المفترض للملف السوري، حيث بادرت وزارة خارجية البلدين (عبر المجلس المصري للشؤون الخارجية ومعهد الاستشراق الروسي) لعقد لقاءين تشاوريين للمعارضة السورية في مصر وروسيا، وهو ما عرف بمنتدى موسكو وتفاهمات القاهرة، والذي أفرز نتيجةً موحدةً لجهة الدعوة إلى عقد مؤتمر موسع للمعارضة السورية، وذلك بهدف مشترك هو سحب الغطاء السياسي للمعارضة السياسية وتحويلها إلى لجنة متابعة سياسية ذات مهام تفاوضية فيما يتعلق بهيئة حكم انتقالية تنفيذية ذات صلاحيات محدودة فقط. فعلى الرغم من أن الهدف المعلن هو حلحلة القضية السورية وطرح تصورات مغايرة لإنهاء الصراع المسلح عبر

---

[4] بوتين في القاهرة: 4 قضايا تعزز التقارب المصري الروسي، موقع ساسة بوست الالكتروني، رابط الكتروني: http://www.sasapost.com/puttin-visits-egypt

[5] حيث تبلغ تلك المساعدات (1.3 مليار دولار) وتشمل توريد 20 مقاتلة ف -16 (تم توريد 8 فقط)، 12 هليكوبتر أباتشي، 120 دبابة إبرامزم -1.2 فرقاطة بصواريخها (هاربون) واستمرار الإمداد بقطع الغيار والتدريب والبعثات والمناورات المشتركة فقط، للمزيد راجع محمد عبد القادر خليل، الأبعاد السياسية-الأمنية: توسيع خيارات إقليمية ودولية، موقع الأهرام الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/

[6] يقول المحلل الروسي نيقولاي سوركوف في هذا الصدد "لا تفوّت موسكو فرصة حرمان أميركا من حليف مهم، مثل مصر، أو على الأقل إضعاف موقفها في الشرق الأوسط، ولو قليلا. ومن أجل ذلك، تقدم عروض أسلحة لمصر بأسعار مخفضة، وتعرض عليها صواريخ إس 300 التي كان بشار الأسد موعودًا بها، وتوافق على إحداث منطقة تجارة حرة معها".

حلول سياسية، تدفع بعدم استئثار قوى إقليمية بعينها بتوجيه المعارضة السورية، إلا أن البلدين يجعلا من الملف السوري ملفاً لتحسين التموضع وضماناً للفاعلية الإقليمية.

المسوغ الاقتصادي

من أهم النتائج المعلنة للزيارات الرسمية بين البلدين هي سلسلة اتفاقات اقتصادية تهدف إلى تحسين الحركة الاقتصادية المتبادلة وخلق مناخات استثمارية تخفّف من وطأة الأزمة الاقتصادية التي تعصف البلدين، وهي بالنسبة للروس فرصة لتوسعة السوق الاقتصادي لتصل إلى شمال افريقيا والشرق الأوسط، وبالنسبة لمصر عقد صفقات عسكرية تقوي تموضعها الإقليمي والسياسي، وتتعلق هذه الاتفاقات بـ[7]:

- اتفاقية التجارة الحرة بين مصر مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وإنشاء منطقة تجارية حرة قرب قناة السويس.
- إنشاء أول محطة للطاقة النووي مكونة من 4 وحدات بقدرة 1200 ميغاواط للواحدة، بتكلفة أقل من نظيراتها الأوروبية والأمريكية.
- الاستثمار في الأسواق المصرية في مجال تصنيع العربات الخفيفة والثقيلة والمعدات الزراعية.
- تطوير مجالات التعاون في القمح وزيادة الواردات الروسية منه، وتقديم مساعدات وقروض روسية لبعض المصانع الحكومية المصرية المتعثرة.
- الاستثمار الروسي في قطاع السياحة وصناعة البتروكيماويات في منطقة البحر الأحمر.
- زيارة واردات الغاز الروسي (شركة غاز بروم) على خلفية تراجع الطلب على الغاز الروسي في أوروبا.

لعل أهم هذه الصفقات تلك المتعلقة بتوريد السلاح لمصر، حيث رشح توقيع النظام المصري الحالي – بعد أشهر طويلة من تسلمه الحكم –على صفقة سلاح كبرى مع روسيا، بالإضافة إلى عقود الصفقة ذات القيمة 3.5 مليار دولار خلال العام الماضي، ولم تدخل صفقة الأسلحة بين الجانبين حيز التنفيذ حتى الآن، حيث أن الصفقة كان سيتم تمويلها من جانب السعودية، والإمارات، إلا أن الدولتين لم تسددا الأموال المطلوبة منهما حتى الآن [8].

ومما لا شك فيه أن روسيا معنية بمثل هذه الصفقة كونها تعتبر بوابة ارجاع فاعليتها ونفوذها في العالم العربي، نظراً لاعتقادها بأن مجرد عودتها إلى سوق السلاح في مصر، سيولد دفعة قوية لدى الدول العربية للاعتماد على السلاح الروسي " الفعال ذو السعر المنخفض".

[7] للمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي: http://arabic.sputniknews.com/arab_world/20150207/1013349794.html

[8] بوتين في القاهرة: 4 قضايا تعزز التقارب المصري الروسي، موقع ساسة بوست الالكتروني، رابط الكتروني: http://www.sasapost.com/puttin-visits-egypt/

آفاق التقارب ومعوقاته

يرشح أن تفضي توثيق العلاقات الأمنية والسياسية والعسكرية مع موسكو إلى العديد من سياسات الدعم الترويجي في توسيع الخيارات وخلق هوامش مناورة قد تفضي لتحسين التموضع السياسي والعسكري، فمن المتوقع على سبيل المثال دعم روسيا ودول الاتحاد الأوراسي لنيل مصر لمقعد غير دائم في مجلس الأمن (2016-2017) [9]، مقابل استفادة الروس الميزات الجيوسياسية المصرية. وستسعى التكتيكات المشتركة الوصول إلى حالة تحالف استراتيجية بين موسكو والقاهرة يسهم في تعميق التعاون المشترك سواء على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

يكتنف التقارب الاقتصادي بين البلدين جملة من المخاوف أهمها:

1. ارتباط حلحلة التأزم الاقتصادي لكلا البلدين بملفات خارج حدودهما، فالروس يرتبط الانفراج الاقتصادي الروسي بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية والغربية جراء قضم القرم والذي لايزال مرشحاً لمزيد من التصعيد رغم اتفاق وقف النار الهش الحاصل بالإضافة إلى انخفاض سعر النفط الذي من أهم أهدافه السياسية هو استهداف الدور الروسي في المنطقة، والتأزم الاقتصادي المصري متعلق بالداعم الأمريكي والخليجي الذي تتضارب مصالحهما من هذا التقارب .

2. رفض سلطات موسكو رفع الرسوم التي فرضتها على تصدير القمح إلى مصر، بعدما ترددت أنباء إبان الزيارة بأن أهم نتائج مباحثات الوفد المصري بالقاهرة تتمثل في ثني الحكومة الروسية عن قرارها فرض رسوم على صادرات القمح لمصر لأسباب مرتبطة بتفاقم أزمة أوكرانيا (ثاني مصدر لاستيراد القمح)، وهو ما يُفاقم تلك المخاوف بشأن بقية التعهدات، حيث ينذر القرار الروسي بارتفاع السعر العالمي للقمح بنحو 20%، في الوقت الذي تُعاني فيه مصر أزمة طاحنة تتعلق بتوفير مادة الخبز، مع تراجع المحصول المحلي واعتماد القاهرة على الاستيراد الأجنبي بنسبة كبيرة، وهو ما يضع الحكومة المصريّة حال تمسك الجانب الروسي بقراره أمام خيارات كلها صعبة. وسيجعلها تستورد المحصول بالسعر المرتفع أو اللجوء إلى محصول أقل جودة وهو ما يمثل أزمة جديدة في الداخل المصري[10].

3. اتسام مشروعات الاستثمار الموقعة بأنها سريعة الربح قليلة الأيدي العاملة، وهو ما يعني استمرار أزمة البطالة وبطء التطور الاقتصادي التي عوّلت مصر كثيراً على تطور العلاقات مع موسكو لإنهائها من خلال المشروعات كثيفة العاملة. فالتطور الاقتصادي ومواكبة الاقتصادات العالمية تهتم بالإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة ومشروعات البنية التحتية وليس المشروعات قليلة الأيدي العاملة.

---

[9] محمد عبد القادر خليل، الأبعاد السياسية-الأمنية: توسيع خيارات إقليمية ودولية، موقع الاهرام الالكتروني: http://www.ahram.org.eg

[10] أشار جمال بيومي أمين عام اتحاد المستثمرين العرب، في تصريحات لشبكة "إرم" الإخبارية إلى أن الحكومة المصرية مطالبة خلال الفترة المقبلة بالاعتماد على الإنتاج المحلي من المحصول، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية، (التي تشير التوقعات إلى توتر محتمل للعلاقات مع القاهرة)، فضلاً عن رومانيا وفرنسا. وتستورد مصر سنويًا ما يتراوح بين 8.5 -9 ملايين طن بسعر يتراوح بين 250 -300 دولار للطن، فيما تعمل زيارة الأسعار الأخيرة بسبب فرض الرسوم بقيمة نحو 70 دولارًا. بينما يظل الأمل معقودًا على عدم وصول سعر المحصول إلى ما وصل إليه في الأزمة الاقتصادية العالمية عامي 2007، 2008، حيث بلغ سعر الطن عالميًا آنذاك إلى 500 دولار، للمزيد راجع الرابط التالي: http://www.eremnews.com/?id=107719

كما يعتري التقارب السياسي والعسكري بين البلدين جملة معوقات موضوعية تجعل آفاق تطوره رهينة تجاوز هذه المعوقات:

- سيرتبط التوجه العسكري المصري شرقاً نحو روسيا بمهارة القدرة على التحرك في الاتجاهين معا (شرقا وغربا) وبنفس الحيوية والثقة، لأن فك الارتباط المصري بالإدارة الأمريكية سيكون له تداعيات على الوضع المصري الداخلي، فالعلاقة مع واشنطن ذات أبعاد ثلاثية، الأول: منذ الثمانينيات تقيم مصر علاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة، وهذه تتضمن ليس فقط توريد واسع للسلاح إنما وأيضا تبني النظرية القتالية الأميركية، إضافةً إلى الإرشاد والتدريب للضباط المصريين ومناورات مشتركة وبناء علاقات شخصية بين الضباط من الجيشين. ناهيك أنه لن يكون سهلاً إعادة استيعاب منظومات سلاح روسية بحجم حقيقي.أما الثاني فهو مالي، فالسلاح الأميركي يورد إلى مصر كجزء من المساعدات التي تقدم لها منذ بداية الثمانينيات، بينما روسيا لن تورد هذا السلاح في إطار المساعدة، ومصر غير قادرة في وضعها اقتصادي الحالي– على تمويل مثل هذه الصفقة بنفسها، وقد لا تجد القيادة المصرية إلا السعودية والإمارات لتمويل الصفقة وهذا مرهون بطبيعة توجه دول الخليج السياسي التي لا ترتضي بمثل هذه التقاربات. والثالث هو استياء الإدارة الأميركية من أية صفقة عسكرية مصرية روسية والتي قد تنعكس عزلة وعقوبات على مصر تزيد تأزمها السياسي والعسكري خاصة بعد ولوج الجيش المصري في النزاع القائم في ليبيا.
- عدم وثوق روسيا بنضوج هذا الخيار الذي بدأه النظام المصري الحاكم، ولعل صفقة التسليح التي أبرمت في 2/16/ 2015 بين فرنسا ومصر بقيمة أكبر من 5 مليارات يورو دليل على عدم النضوج، خاصة إذا ما أرفقنا عاملاً موضوعياً تفرضه ظروف "مكافحة الإرهاب" التي أجبرت مصر على الدخول في هذا الإطار والتعامل مع شركاء دوليين وإقليميين على الضفة الأخرى سياسياً بالنسبة لروسيا.
- تعارض الطموحات السياسية لكلا البلدين، فالطموح الروسي يبحث عن فاعلية دولية في نظام إقليمي ناشئ في الشرق الأوسط بذراعين اقليمين إيران ومصر وهذا يتعارض مع المصلحة الوطنية المصرية سواء المتعلقة بوصفها وحدة سياسية في نظام عربي سياسي تربطه علاقات متوترة مع إيران ذات النفوذ المعارض لأهداف وأمن الأنظمة العربية بشكل عام. أو المتعلقة بتزايد الاستقطاب الذي سينعكس سلباً على المشهد السياسي في الداخل المصري.
- يرتبط هذا التقارب بمدى الاستقرار المصري الداخلي سياسياً وأمنياً، وقدرة النظام المصري الحاكم على حل المشكلة السياسية الاجتماعية المتنامية والتي لاتزال تزيد من فرص الاحتجاج والرفض لهذا النظام الذي يعلي التعامل الأمني على حساب التوازنات السياسية والمطالب الاجتماعية.

يأخذ التقارب المصري الروسي طابع رد الفعل وليس بناءً على تأسيس قواعد عمل استراتيجية تفضي لتعميق التعاون الاقتصادي والسياسي المتوازن، فكلا البلدين يعملان على إيجاد خيارات تكتيكية تحسّن تموضعها السياسي في الخارطة السياسية الإقليمية وترتجي الخروج من أزمة اقتصادية مفاتيح انفراجها لا تمتلكه أياً من البلدين، بل هو بحوزة فاعلين إقليميين ودوليين أُخر، الأمر الذي يمكّننا من عنونة التقارب المصري الروسي الناشئ بأنه استعراضٌ سياسي، وتكتيكٌ اقتصادي وعسكري لم تتوافر الأسباب الموضوعية لتحويله لتحالف استراتيجي من شأنه تحقيق الغايات المرجوة.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org